TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

جمعيـــة الشفافيـــة الكـويتيـــة
Kuwait Transparency Society

بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2020

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

28 يناير 2021

مقدمة

يرسم "مؤشر مدركات الفساد" لهذا العام صورة قاتمة عن حالة الفساد في سائر أنحاء العالم، في حين أن معظم البلدان لم تحرز سوى تقدم ضئيل أو معدوم في معالجة الفساد خلال ما يقارب عقد من الزمن، فإن أكثر من ثلثي الدول سجلت درجات أقل من ٥٠٪.

وقد كشف "مؤشر مدركات الفساد" لعام ٢٠٢٠ أن الفساد أضعف من الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وهدد التعافي العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يرتبط انخفاض الاستثمار في الصحة العامة بارتفاع مستويات الفساد. وقد عكست نتائج "مؤشر مدركات الفساد" العالمي ذلك، فالدول ذات الأداء الجيد في المؤشر تضخ استثمارات أكبر في الرعاية الصحية، وتكون أكثر قدرة على توفير تغطية صحية شاملة، وأقل عرضة لانتهاك سيادة القانون، وقد أشار بحث سابق أجراه برنامج الصحة العالمية التابع لمنظمة الشفافية الدولية أن الفساد يحرم قطاع الصحة العالمي نحو ٥٠٠ مليار دولار سنويا.

يشكل الفساد تهديداً خطيراً لحياة المواطنين وسبل عيشهم، لا سيما عندما يقترن بحالة طوارئ مرتبط بالصحة العامة، حيث يعمل الفساد المستشري في الدول على تقويض أنظمة الرعاية الصحية ويؤدي إلى التراجع الديمقراطي وسط تفشي جائحة كوفيد-١٩.

وقالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية السيدة ديليا فيريرا روبيو: "**كوفيد-١٩ ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية، إنها أزمة فساد وهي أزمة نفشل في معالجتها حاليا**".

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنوياً، ويصنف مؤشر 2020 درجات ومراتب (180) دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلدوذلك حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديداً على فساد المسئولين و موظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:

- الرشوة.
- استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
- استغلال المسؤولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
- الواسطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
- مدى وجود ملاحقات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
- الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلّغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين.
- مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية والنفوذ.

وفي المقابل لا يغطي المؤشر الجوانب التالية:

- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (على سبيل المثال قياس قبول صور الفساد بين رجال الأعمال التنفيذيين).
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- أدوار ميّسري الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال
- فساد القطاع الخاص.

المنهجية العلمية:

- يشكل "مؤشر مدركات الفساد" مؤشراً مركباً يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على "مؤشر مدركات الفساد"، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدنى لتقييم ذلك البلد من المصادر الثلاثة عشر المشار إليها.
- يعتمد المؤشر على (١٣) مصدر للبيانات من (١٢) مؤسسة مستقلة ومختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال، وتستند مصادر المعلومات المستخدمة على البيانات المنشورة خلال السنتين الماضيتين.
- يعتمد "مؤشر مدركات الفساد" على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات في تقييم الدول، وآراء خبراء محليين ودوليين.
- لابد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء "مؤشر مدركات الفساد" أن يستوفي المعايير التالية:
  - يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
  - يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
  - أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل
  - يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

- يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فساداً) إلى ١٠٠(الأكثر نزاهة).

- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية "مؤشر مدركات الفساد" لمراجعة دقيقة من قبل جهة مستقلة (مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) حيث أجرى تدقيقاً مستقلاً لمؤشر ٢٠١٧، كما جرى قبل ذلك نفس التدقيق في سنة ٢٠١٢ حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية، كما أنه يقوم على هيكل متوازن.

النتائج العامة لمؤشر ٢٠٢٠

جاءت نتائج المراكز الأولى نتيجة طبيعية لدعمها لسيادة القانون، ووجود أجهزة رقابية مستقلة، وإتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، وتوافق مجتمعي ضد استخدام الوظائف العامة لتحقيق المصالح الخاصة، والمراكز العشرة الأولى هي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
١	الدانمارك، نيوزلندا	٨٨
٣	فنلندا، سنغافورة، السويد، سويسرا	٨٥
٧	النرويج	٨٤
٨	هولندا	٨٢
٩	ألمانيا، لكسمبورغ	٨٠

وفي المقابل، تتماشى نتائج هذا العام مع نتائج السنوات السابقة بالنسبة للمراكز الأخيرة، حيث يشير المؤشر إلى أن الفساد يزدهر في الدول التي تنعدم فيها المساءلة للقيادات، وفيما يلي الدول الحاصلة على المراكز الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
١٧٠	كوريا الشمالية، هايتي، جمهورية الكونغو الديموقراطية	١٨
١٧٣	ليبيا	١٧
١٧٤	السودان، غينيا الاستوائية	١٦
١٧٦	اليمن، فنزويلا	١٥
١٧٨	سوريا	١٤
١٧٩	جنوب السودان، الصومال	١٢

- هذه النتائج تؤكد بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى والصراعات الداخلية والتي مزّقتْ البنية التحتية للحكم.

- أظهرت النتائج أنه على الرغم من تقدم بعض الدول إلا أن معظم الدول أخفقت في مواجهة الفساد بجدية خاصة في ظل الظرف الاستثنائي الذي مر به العالم إثر جائحة كوفيد ١٩.

- العديد من الدول التي حازت على مراكز إيجابية متقدمة في "مؤشر مدركات الفساد" تشترك في السمات التالية:
  - احترام سيادة القانون.
  - أجهزة رقابية قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.
  - إعلام حر ومستقل.
  - إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

- وفي المقابل تتشابه الكثير من الدول ذات الأداء المنخفض بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك ضعف الحقوق السياسية، وقيود على حرية الصحافة والتعبير، وضعف سيادة القانون، وضعف التعامل مع شكاوى الفساد.

- كشفت التحليل الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية لهذا العام أن هناك علاقة بين انخفاض الاستثمار في الصحة العامة وارتفاع مستويات الفساد، فالدول ذات الأداء الأفضل في "مؤشر مدركات الفساد" هي الدول ذات الانفاق الحكومي الأعلى على الرعاية الصحية على مستوى المنطقة (مثال: الأوروغواي – درجتها ٧١ – هي الأفضل أداءً في "مؤشر مدركات الفساد" في أمريكا اللاتينية والإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية هو من بين الأعلى في المنطقة، و في المقابل بنغلاديش وتعد واحدة من أسوأ الدول أداءً في "مؤشر مدركات الفساد" في منطقة آسيا والمحيط الهادي – درجتها ٣٦ – وتستثمر الحكومة القليل في الرعاية الصحية).

- ويظهر تحليل منظمة الشفافية الدولية أن الفساد لا يقوض الاستجابة الصحية العالمية لجائحة كوفيد – ١٩ فحسب بل يساهم في استمرار أزمة الديموقراطية.

- ما يقارب نصف الدول راكدة على المؤشر منذ نحو عقد من الزمن، مما يشير إلى تعثر جهود حكوماتها في معالجة الأسباب الجذرية للفساد، ولازال أكثر من ثلثي دول العالم (الممثلة في المؤشر ١٨٠ دولة) أحرزت أقل من 50٪، لتتأكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسئولين المتنفذين.

- سجل إقليم أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي أعلى الدرجات في "مؤشر مدركات الفساد" العالمي ٢٠٢٠، حيث بلغ متوسط درجات دول أوروبا الغربية ٦٦ درجة، أما أقل الأقاليم في متوسط الدرجات فكان من نصيب إقليم افريقيا / جنوب الصحراء حيث بلغ متوسط درجاتهم ٣٢ درجة، يليها إقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فبلغ موسط درجاتهم ٣٦ درجة.

- سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل متوسط قدره ٣٩ درجة للعام الثالث على التوالي، ولا يزال يُنظر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها منطقة شديدة الفساد، مع إحراز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد؛ وتُعد الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة وقطر حققتا الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي حيث سجلتا ٧١ و٦٣ درجة على التوالي، بينما كانت ليبيا (١٧ درجة)، واليمن (١٥ درجة)، وسوريا (١٤ درجة) من بين الأسوأ أداءً في المؤشر.

- أكثر الدول تحسناً هي: المالديف (+١٤ درجات)، أرمينيا (+٦ درجات)، كازاخستان وأذربيجان (+٤ درجات).

- أكثر الدول تدهوراً هي: سوريناام (-٦ درجات)، جزر القمر (-٤ درجات).

الملخص التنفيذي

يرسم مؤشر مدركات الفساد لهذا العام صورة قاتمة عن حالة الفساد في سائر أنحاء العالم. في حين أن معظم البلدان لم تحرز سوى تقدم ضئيل أو معدوم في معالجة الفساد خلال ما يقرب من عقد من الزمن، فإن أكثر من ثلثي البلدان سجلت درجات أقل من ٥٠. يُظهر تحليلنا أن الفساد لا يقوّض الاستجابة الصحية العالمية لكوفيد-١٩ فحسب، بل يساهم في استمرار أزمة الديمقراطية.

أثبت عام 2020 أنه أحد أسوأ الأعوام في التاريخ الحديث، مع تفشي جائحة كوفيد-19 العالمي وآثارها المدمرة. فقد كان الأثر الصحي والاقتصادي على الأفراد والمجتمعات كارثياً: حيث أصيب أكثر من 90 مليون شخص، وفقد ما يقرب من مليوني شخص حياتهم في جميع أنحاء العالم.[1]

كما أظهر العام المضطرب الماضي،

إن كوفيد-19 ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية، بل أزمة فساد أيضاً. حيث فُقد عدد لا يحصى من الأرواح بسبب الآثار الخبيثة للفساد الذي يقوّض الاستجابة العالمية العادلة والمنصفة.

وقد ترددت أصداء تقارير الفساد خلال جائحة كوفيد-19[2] في جميع أنحاء العالم من الرشوة والاختلاس

180 دولة رُتبت حسب درجتها

يعطي مؤشر مدركات الفساد درجات لـ **180 دولة وإقليماً** حسب المستويات **المدركة** لفساد قطاعها العام، طبقاً للخبراء وأوساط الأعمال.

يستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياساً يتدرج من **0** إلى **100**

100 **الأكثر نزاهة** و0 **الأكثر فساداً**

2/3 من الدول حصلت على درجة أقل من

50/100

بلغ **المعدل العام**

43/100

نتائـج الـدول العربيـة في مؤشر مدركات الفساد

في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جداً، و(100) درجة تشير إلى نظيف جداً.

ترتيب الدول العربية	٢٠١٩			التغير بالدرجة	٢٠٢٠ (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	٢١	١	٧١	=	٢١	١	٧١
قطر	٣٠	٢	٦٢	١+	٣٠	٢	٦٣
عُمان	٥٦	٤	٥٢	٢+	٤٩	٣	٥٤
السعودية	٥١	٣	٥٣	=	٥٢	٤	٥٣
الأردن	٦٠	٥	٤٨	١+	٦٠	٥	٤٩
تونس	٧٤	٦	٤٣	١+	٦٩	٦	٤٤
البحرين	٧٧	٧	٤٢	=	٧٨	٧م	٤٢
الكويت	٨٥	٩	٤٠	٢+	٧٨	٧م	٤٢
المغرب	٨٠	٨	٤١	١-	٨٦	٩	٤٠
الجزائر	١٠٦	١٠	٣٥	١+	١٠٤	١٠	٣٦
مصر	١٠٦	١٠	٣٥	٢-	١١٧	١١	٣٣
موريتانيا	١٣٧	١٣	٢٨	١+	١٣٤	١٢	٢٩
جيبوتي	١٢٦	١٢	٣٠	٣-	١٤٢	١٣	٢٧
لبنان	١٣٧	١٣	٢٨	٣-	١٤٩	١٤	٢٥
جزر القمر	١٥٣	١٥	٢٥	٤-	١٦٠	١٥م	٢١
العراق	١٦٢	١٦	٢٠	١+	١٦٠	١٥م	٢١
ليبيا	١٦٨	١٧	١٨	١-	١٧٣	١٧	١٧
السودان	١٧٣	١٨	١٦	=	١٧٤	١٨	١٦
اليمن	١٧٧	١٩	١٥	=	١٧٦	١٩	١٥
سوريا	١٧٨	٢٠	١٣	١+	١٧٨	٢٠	١٤
الصومال	١٨٠	٢١	٩	٣+	١٧٩	٢١	١٢

توصيات منظمة الشفافية الدولية بخصوص النتائج - 2020

أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها أقل من ٥٠٪ في "مؤ شر مدركات الف ساد" ال عالمي ٢٠٢٠، والمتو سط العام هو ٤٣ (درجة الكويت ٤٣، أقل من المتوسط العام). وكشفت الاستجابة الطار ئة لجائ حة كوف يد-١٩ عن تصدعات هائلة في النظم الصحية والمؤسسات الديمقراطية، مما يؤكد على أن أولئك المو جودين في ال سلطة أو الذين يسيطرون على الإنفاق الحكومي يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة بدلا من مصالح الفئات الأكثر ضعفا.

ومع انتقال المجتمع العالمي من الأزمة إلى التعافي، يجب أن تواكب ذلك جهود جادة لمكافحة الفساد لضمان الوصول إلى انتعاش منصف وعادل.

التوصيات:

أظهرت الدراسات أن الفساد يقوض الحقوق والمؤسسات الديمقراطية، مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والقضاء المستقل، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم. لذا يتعين على الحكومات العمل على ما يلي:

١. تعزيز دور الأجهزة الرقابية: أهمية تعزيز دور الأجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام ولضمان وصول الموارد لمن هم في أمّس الحاجة إليها، وكذلك استقلالية مؤسسات مكافحة الفساد حتى تتمكن من أداء واجباتها.
٢. شفافية التعاقدات العامة وعدالتها: ضمان وجود معاملات تعاقد شفافة وعادلة للحد من ارتكاب المخالفات وقضايا الفساد المرتبطة بالمشتريات المتعلقة بكوفيد-١٩ وللحد من حالات تعارض المصالح، ولضمان التسعير العادل، خاصة وأنه قد يكون من الصعب تطبيق الشفافية في الميزانية أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ (مثل كوفيد-١٩) وحينما تكون السرعة والكفاءة مهمتان أثناء الأزمة، لذلك فإن الشفافية هي المفتاح لضمان إنفاق الموارد العامة بشكل مناسب والوصول إلى المستفيدين المستهدفين .
٣. تعزيز الديمقراطية ومساءلة الحكومات: الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز فضاء مدني لخلق الظروف المواتية لمساءلة الحكومات، حيث أدت أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم التراجع الديمقراطي؛ فاستغلت بعض الحكومات الجائحة لتعليق عمل البرلمانات، والتخلي عن آليات المساءلة العامة، والتحريض على العنف ضد المعارضين، وتمكين المواطنين من التعبير عن الرأي العام ومساءلة الحكومات وتحميلها مسئولية أي إخفاق.
٤. شفافية المعلومات: نشر البيانات ذات الصلة وضمان الوصول غير المقيد للمعلومات وذلك لضمان حصول الجمهور على المعلومات وتسهيل الوصول إليها في الوقت المناسب.
٥. مكافحة الواسطة: معالجة الواسطة والمحسوبية والمعاملات التفضيلية حتى لا تكون الخدمات العامة مدفوعة بالعلاقات الشخصية أو المتحيزة تجاه المصالح الخاصة.
٦. ضبط تعارض المصالح: معالجة موضوع تعارض المصالح للوقاية من تأثيراته الضارة على المال العام.
٧. وقف الرشاوى: يجب على الحكومات أن تعطي الأولوية لقضايا مكافحة الفساد لعلاقتها الوثيقة بتحقيق أ هداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تلتزم بها كل دولة في العالم، وعلى وجه التحديد، يـ جب ع لى البـ لدان وضع المزيد من التدابير المضادة من أجل تحقيق الهدف الخاص بالحد من الر شاوى بـ شكل كبـ ير بـ حلول عام ٢٠٣٠.

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الترتيب خليجيا
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	46	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7م	6
2017	39	85	8	5
2018	41	78	8	5
2019	40	85	9	6
2020	**42**	**78**	**7**	**5 مكرر**

تحليل لأسباب تحسن الكويت في مؤشر مدركات الفساد

تحسنت الكويت درجتان في "مؤشر مدركات الفساد" لعام ٢٠٢٠ من ٤٠٪ إلى ٤٢٪، مما ترتب عليه تحسن ترتيب الكويت عالميا ٧ مراكز من المركز (٨٥) إلى (٧٨)، كما تحسن ترتيب الكويت عربيا من المركز (٩) إلى (٧)، أما خليجيا فلازالت في المركز الأخير (المركز الخامس مكرر مع دولة البحرين).

ويعزى تحسن درجة الكويت في "مؤشر مدركات الفساد" لعام ٢٠٢٠ إلى تحسن تقييم الكويت في في المصدر التالي:

- مشروع أنواع الديموقراطية (Varieties of Democracy Project) حيث بلغ تقييم الكويت ٥٠٪ لعام ٢٠٢٠ وبزيادة ٩٪ عن العام الماضي (٤١٪ في عام ٢٠١٩).

علما بأن النتائج في المصادر الستة التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر هي:

التقييم %		المصادر الستة
2020	2019	
41	41	Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2020
48	48	World Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2019
50 ▲	41	Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2020
37	37	Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2020
35	35	Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2019
41	41	Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2020

- Standard Error 1.88

المتطلبات الاثني عشر لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

١) إعادة إصدار قانون تعارض المصالح،

٢) إصدار اللائحة الداخلية لقانون حق الاطلاع على المعلومات.

٣) إصدار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وتطبيق معايير الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.

٤) تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية وتقليص الدورة المستندية.

٥) تعزيز تطبيقات الحوكمة، ونظم إدارة المخاطر في القطاع العام وإصدار قانون الجهاز العام للحوكمة، وتبني الجهات الحكومية لقواعد ومعايير الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية في الجهات الحكومية.

٦) إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.

٧) تفعيل المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، وسرعة البت في قضايا الفساد الإداري والمالي العام لدى كل من النيابة العامة والقضاء.

٨) دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد، وتعزيز حرية الصحافة والاعلام على الصعيد المؤسسي والفردي، ودعم جهود المواطنين في الإبلاغ عن الفساد.

٩) تطوير المشاركة الديمقراطية الكويتية من خلال إقرار قانون الهيئة العامة للديمقراطية الذي ينظم الانفاق الانتخابي والمال السياسي والاعلام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية كاملة؛ وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة، وتطوير النظام الانتخابي لضمان مشاركة جميع الناخبين بعدالة.

١٠) تعزيز نزاهة العمل البرلماني من خلال إصدار قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته الذي يعزز شفافية البرلمان ويكفل نزاهة الأداء البرلماني.

١١) مراجعة وتطوير الأنظمة المالية في الدولة وحسن اختيار المسؤولين عنها والالتزام باللوائح والإجراءات المنظمة لدى كل من الجهاز المركزي للمناقصات العامة وأي جهة مفوضة بإجراء التعاقدات والمشتريات وإدارة المخازن في الجهات العامة.

١٢) انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية، ومنها: مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس. ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.

الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

١) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق م صالح أو منافع خاصة؟

٢) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟

٣) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ و ماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع ال موظفين الد كوميين والسيا سيين من ق بول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.

٤) هل هناك أموال عامة مختلسة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأ غراض خاصة؟

٥) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟

٦) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟

٧) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟

٨) هل يتم تعيين الموظفين والمسئولين بمهنية من قبل أنظمة الخد مة المدن ية أم أن ال موظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟

٩) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟

١٠) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين الع موميين المت جاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟

١١) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟

١٢) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممار سات الفا سدة ع ند مزاو لة الأع مال التالية:

- الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يـ فتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
- معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
- منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
- المدفوعات الضريبية.
- الحصول على أحكام قضائية.

١٣) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.

١٤) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟

١٥) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط المصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المدفوعات الصورية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.

١٦) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

١٧) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحريات الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

١٨) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات وه ستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.

1. تعزيز المؤسسات الرقابية

كشفت الاستجابة لكوفيد-19 عن نقاط هشاشة الرقابة الضعيفة والشفافية غير الكافية. ولضمان وصول الموارد إلى من هم في أمس الحاجة إليها وعدم تعرضها للسرقة من قبل الفاسدين، يجب أن تمتلك سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية الأموال والموارد والاستقلالية الكافية لأداء وأجباتها.

2. ضمان الانفتاح والشفافية في عمليات التعاقد

لقد خففت العديد من الحكومات بشكل كبير من القيود المفروضة على عمليات الشراء. وهذه الإجراءات المتسرعة وغير الشفافة وفّرت فرصة كبيرة للفساد ولتحويل الموارد العامة بعيداً عن مقاصدها. يجب أن تبقى عمليات التعاقد مفتوحة وشفافة من أجل مكافحة المخالفات وتحديد تضارب المصالح وضمان التسعير العادل.

3. الدفاع عن الديمقراطية، ودعم وجود فضاء مدني

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم التراجع الديمقراطي؛ حيث استغلت بعض الحكومات الجائحة لتعليق عمل البرلمانات، والتخلي عن آليات المساءلة العامة، والتحريض على العنف ضد المعارضين. من أجل الدفاع عن الفضاء المدني، يجب أن تتوفر لمجموعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الظروف المواتية لمحاسبة الحكومات.

4. نشر البيانات ذات الصلة، وضمان الوصول

إن نشر بيانات مفصّلة عن الإنفاق وتوزيع الموارد له أهمية خاصة في حالات الطوارئ، لضمان استجابات سياساتية عادلة ومنصفة. كما ينبغي على الحكومات أن تضمن حصول الناس على معلومات سهلة، وذات معنى، ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب، من خلال ضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات.

ترتيب دول العالم في مؤشر مدركات الفساد 2020

Country	CPI 2020	Rank
Denmark	**88**	1
New Zealand	**88**	1
Finland	**85**	3
Singapore	**85**	3
Sweden	**85**	3
Switzerland	**85**	3
Norway	**84**	7
Netherlands	**82**	8
Germany	**80**	9
Luxembourg	**80**	9
Australia	**77**	11
Canada	**77**	11
Hong Kong	**77**	11
United Kingdom	**77**	11
Austria	**76**	15
Belgium	**76**	15
Estonia	**75**	17
Iceland	**75**	17
Japan	**74**	19
Ireland	**72**	20
United Arab Emirates	**71**	21
Uruguay	**71**	21
France	**69**	23
Bhutan	**68**	24
Chile	**67**	25
United States of America	**67**	25
Seychelles	**66**	27
Taiwan	**65**	28
Barbados	**64**	29
Bahamas	**63**	30
Qatar	**63**	30
Spain	**62**	32
Korea, South	**61**	33
Portugal	**61**	33
Botswana	**60**	35
Brunei Darussalam	**60**	35
Israel	**60**	35
Lithuania	**60**	35
Slovenia	**60**	35
Saint Vincent and the Grenadines	**59**	40
Cabo Verde	**58**	41
Costa Rica	**57**	42
Cyprus	**57**	42
Latvia	**57**	42
Georgia	**56**	45

Poland	**56**	45
Saint Lucia	**56**	45
Dominica	**55**	48
Czechia	**54**	49
Oman	**54**	49
Rwanda	**54**	49
Grenada	**53**	52
Italy	**53**	52
Malta	**53**	52
Mauritius	**53**	52
Saudi Arabia	**53**	52
Malaysia	**51**	57
Namibia	**51**	57
Greece	**50**	59
Armenia	**49**	60
Jordan	**49**	60
Slovakia	**49**	60
Belarus	**47**	63
Croatia	**47**	63
Cuba	**47**	63
Sao Tome and Principe	**47**	63
Montenegro	**45**	67
Senegal	**45**	67
Bulgaria	**44**	69
Hungary	**44**	69
Jamaica	**44**	69
Romania	**44**	69
South Africa	**44**	69
Tunisia	**44**	69
Ghana	**43**	75
Maldives	**43**	75
Vanuatu	**43**	75
Argentina	**42**	78
Bahrain	**42**	78
China	**42**	78
Kuwait	**42**	78
Solomon Islands	**42**	78
Benin	**41**	83
Guyana	**41**	83
Lesotho	**41**	83
Burkina Faso	**40**	86
India	**40**	86
Morocco	**40**	86
Timor-Leste	**40**	86
Trinidad and Tobago	**40**	86
Turkey	**40**	86
Colombia	**39**	92
Ecuador	**39**	92
Brazil	**38**	94
Ethiopia	**38**	94
Kazakhstan	**38**	94
Peru	**38**	94
Serbia	**38**	94

Sri Lanka	**38**	94
Suriname	**38**	94
Tanzania	**38**	94
Gambia	**37**	102
Indonesia	**37**	102
Albania	**36**	104
Algeria	**36**	104
Côte d'Ivoire	**36**	104
El Salvador	**36**	104
Kosovo	**36**	104
Thailand	**36**	104
Vietnam	**36**	104
Bosnia and Herzegovina	**35**	111
Mongolia	**35**	111
North Macedonia	**35**	111
Panama	**35**	111
Moldova	**34**	115
Philippines	**34**	115
Egypt	**33**	117
Eswatini	**33**	117
Nepal	**33**	117
Sierra Leone	**33**	117
Ukraine	**33**	117
Zambia	**33**	117
Niger	**32**	123
Bolivia	**31**	124
Kenya	**31**	124
Kyrgyzstan	**31**	124
Mexico	**31**	124
Pakistan	**31**	124
Azerbaijan	**30**	129
Gabon	**30**	129
Malawi	**30**	129
Mali	**30**	129
Russia	**30**	129
Laos	**29**	134
Mauritania	**29**	134
Togo	**29**	134
Dominican Republic	**28**	137
Guinea	**28**	137
Liberia	**28**	137
Myanmar	**28**	137
Paraguay	**28**	137
Angola	**27**	142
Djibouti	**27**	142
Papua New Guinea	**27**	142
Uganda	**27**	142
Bangladesh	**26**	146
Central African Republic	**26**	146
Uzbekistan	**26**	146
Cameroon	**25**	149
Guatemala	**25**	149
Iran	**25**	149

Lebanon	**25**	149
Madagascar	**25**	149
Mozambique	**25**	149
Nigeria	**25**	149
Tajikistan	**25**	149
Honduras	**24**	157
Zimbabwe	**24**	157
Nicaragua	**22**	159
Cambodia	**21**	160
Chad	**21**	160
Comoros	**21**	160
Eritrea	**21**	160
Iraq	**21**	160
Afghanistan	**19**	165
Burundi	**19**	165
Congo	**19**	165
Guinea Bissau	**19**	165
Turkmenistan	**19**	165
Democratic Republic of the Congo	**18**	170
Haiti	**18**	170
Korea, North	**18**	170
Libya	**17**	173
Equatorial Guinea	**16**	174
Sudan	**16**	174
Venezuela	**15**	176
Yemen	**15**	176
Syria	**14**	178
Somalia	**12**	179
South Sudan	**12**	179

الدرجة	الدولة/الإقليم	المرتبة
88	الدنمارك	1
88	نيوزيلندا	1
85	فنلندا	3
85	سنغافورة	3
85	السويد	3
85	سويسرا	3
84	النرويج	7
82	هولندا	8
80	ألمانيا	9
80	لوكسمبورغ	9
77	أستراليا	11
77	كندا	11
77	هونغ كونغ	11
77	المملكة المتحدة	11
76	النمسا	15
76	بلجيكا	15
75	إستونيا	17
75	آيسلندا	17
74	اليابان	19
72	آيرلندا	20
71	الإمارات العربية المتحدة	21
71	أوروغواي	21
69	فرنسا	23
68	بوتان	24
67	تشيلي	25
67	الولايات المتحدة الأميركية	25
66	سيشيل	27
65	تايوان	28
64	بربادوس	29
63	جزر البهاما	30
63	قطر	30
62	إسبانيا	32
61	كوريا الجنوبية	33
61	البرتغال	33
60	بوتسوانا	35
60	بروناي دار السلام	35
60	إسرائيل	35
60	ليتوانيا	35
60	سلوفينيا	35
59	سانت فنسنت وجزر غرينادين	40
58	كابو فيردي	41
57	كوستا ريكا	42
57	قبرص	42
57	لاتفيا	42
56	جورجيا	45
56	بولندا	45
56	سانت لوسيا	45
55	دومينيكا	48
54	التشيك	49
54	عمان	49
54	رواندا	49
53	غرينادا	52
53	إيطاليا	52
53	مالطا	52
53	موريشيوس	52
53	المملكة العربية السعودية	52
51	ماليزيا	57
51	ناميبيا	57
50	اليونان	59
49	أرمينيا	60
49	الأردن	60
49	سلوفاكيا	60
47	بيلاروسيا	63
47	كرواتيا	63
47	كوبا	63
47	ساوتومي وبرينسيبي	63
45	الجبل الأسود	67
45	السنغال	67
44	بلغاريا	69
44	هنغاريا	69
44	جامايكا	69
44	رومانيا	69
44	جنوب أفريقيا	69
44	تونس	69
43	غانا	75
43	المالديف	75
43	فانواتو	75
42	الأرجنتين	78
42	البحرين	78
42	الصين	78
42	الكويت	78
42	جزر سليمان	78
41	بنين	83
41	غويانا	83
41	ليسوتو	83
40	بوركينا فاسو	86
40	الهند	86
40	المغرب	86
40	تيمور ليشتي	86
40	ترينيداد وتوباغو	86
40	تركيا	86
39	كولومبيا	92